

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجا)

الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجا)

د. حري المخطارية

جامعة تيارت

ملخص :

هدفنا من هذه المداخلة هو إبراز أهمية اقتصاد المعرفة كواقع ملموس يتفوق على الاقتصاديات الأخرى وينمو بشكل غير مسبوق سواء من الناحية الكمية المحسوسة أو من الناحية النوعية الملموسة حيث ان معالمة مقاسة لدى الدول المتقدمة، فيما نجد قصور مدى الرؤية في الدول المتخلفة الذي يؤثر في مدى استفادتها من الاقتصاد المعرفي الجديد. ولبناء اقتصاد المعرفة لابد من إعطاء صورة واضحة عن دعائم وركائز اقتصاد المعرفة حتى تضمن الدول بناء وانتقال فعال وسلس للاقتصاد الحديث وإيجاد بيئة ممكنة مبنية على المعرفة، والتجربة الماليزية حديرة بالدراسة حيث أثبتت قوتها الاقتصادية في فترة وجيزة وتمكنت من صياغة استراتيجيات فاعلة لبناء اقتصاد المعرفة وتعزيز مكانتها ومركزها بين الدول .

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، المعرفة، ماليزيا، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التعليم، الابتكار، الحافز الاقتصادي.

Résumé:

Notre objectif de cette présentation est de souligner l'importance de l'économie du savoir comme une réalité concrète dépassant toutes les autres économies d'un niveau de développement sans précédent de manière, à la fois quantitative que qualitative et du fait que ses caractéristiques sont mesurées dans les pays développés, alors que par manque de visibilité dans les pays sous-développés affecte a un degré de se faire bénéficier et d'acquérir de la nouvelle économie du savoir. Pour bâtir une économie fondée sur la connaissance qui doit refléter une image claire sur des fondations et piliers de l'économie du savoir afin que les pays assurent la construction et la transmission d'une économie moderne et efficace, la création d'un environnement possible basé sur le savoir.

l'expérience de la Malaisie est digne d'une étude ou elle a prouvé sa puissance économique dans un court laps de temps dont elle a été en mesure d'élaborer des stratégies efficaces pour accroître l' économie du savoir et de renforcer sa position et son statut entre les nations.

Mots-clés: économie de la connaissance, la connaissance, la Malaisie, l'information et la technologie de la communication, l'éducation, l'innovation, incitation économique.

المقدمة :

نحن اليوم نعيش في عالم متغير، عالم تقنية المعلومات يوصف بالنمو المتسارع في طرائق التعليم والمنافسة الشديدة في مجالات التنمية وثمة اقتصاد جديد يتطور هو اقتصاد المعرفة و هو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية، ظهر في الآونة الأخيرة ويقوم على فهم جديد، فهو ذو طابع لا يستمد خصوصيته من اعتبارات الحاضر أو الماضي ولكن من خصوصية دوره الذي سيقوم به في المستقبل، إضافة إلى اعتماده على مصادر معنوية غير حسية كالمعرفة والمعلومات و إدارة المعرفة، واقتصاد المعرفة هو الاقتصاد التي تحقق فيه هذه المصادر الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وبالتالي هو ينهض وينمو ويتسارع على أكتاف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعرفة ، ولبناء اقتصاد المعرفة ينبغي أن يكون هناك تفاعل حاصل بين أربعة دعائم وركائز أساسية بداية بخلق مناخ ملائم لإقامة مشروعات اقتصادية ونظام مؤسسي، وبيئة تشجع على الإبداع والابتكار، وإقامة بنية تحتية رئيسية لاقتصاد المعرفة من خلال تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأخيرا النهوض بالتعليم.

أولا- ماهية اقتصاد المعرفة:

1- المقصود باقتصاد المعرفة: لقد وردت تحت هذا الإطار العديد من الآراء التي تناولت مفهوم اقتصاد المعرفة.

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة) التجربة الماليزية نموذجا

فقد عرفه عدنان داود بأنه الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وعليه فإن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية مثلما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون. كما أن هذا النوع من الاقتصاد يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بوصفها المنصة الأساسية التي منها ينطلق¹. ويعرف باركين (M.Parken) اقتصاد المعرفة بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحواجز الأفراد لاكتشاف التعلم والحصول على ما يعرفه الآخرون، وبالتالي فإنه يمثل التحليل الاقتصادي لكل العمليات الجارية في الاقتصاد التي تقود إلى الاكتشاف والتطوير للتكنولوجيا الجديدة².

وحسب دومينيك فراي (DOMINIQUE Faray) يعتبر اقتصاد المعرفة ذلك الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على المعرفة³. وقد عرفه بعض الاقتصاديين بأنه إحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة. بمفهومها الشمولي التكاملي، فالجتمتع المبني على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة يكون مؤهلاً أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها على كافة الصعد⁴. كما عرفه الهاشمي بأنه نظام تعليمي قائم على الوسائل التقنية والبحث العلمي للإفادة من قدرات الأفراد بأعمارهم المختلفة بوصفها الثروة الاقتصادية الفاعلة للتمكن المعرفي الوظيفي تطويراً للحياة الوطنية والإنسانية باكتساب المعرفة واستخدامها وإنتاجها⁵.

وعليه فالاقتصاد المعرفة هو نظام وظاهرة وفرع اقتصادي جديد، قائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة، استناداً للعقل البشري بتوظيفه وسائل البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعتبر البنية التحتية لهذا الاقتصاد، وهذا لاستيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2- أهمية اقتصاد المعرفة:

اقتصاد المعرفة اقتصاد منطلق يؤثر في محيطه ويفرض هيمنته، لأن له أدواته وعناصره وعوامل إنتاجه وله مؤسساته وقوى الفعل والمفاعلة التوازنية، وإضافة إلى الإسهامات السابقة فإنه يحقق الفوائد التالية⁶:

أ- يرغب المؤسسات على التجديد والابتكار.

ب- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها.

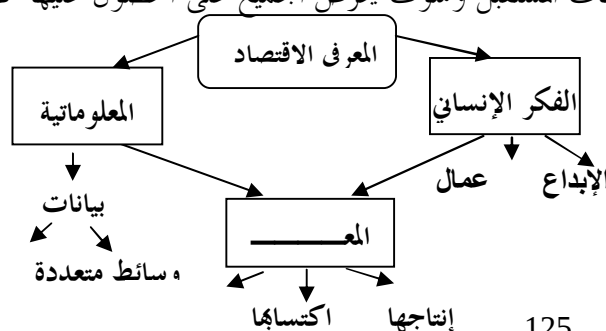
ج- يحقق التبادل إلكترونياً.

د- يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية.

هـ- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.

و- يحسن مجال ونوعية الخدمات الضرورية.

مما سبق نلاحظ أن اقتصاد المعرفة يكتسب قوته وخصوصيته من خلال مضامينه ومعطياته وتقنياته المتفوقة، والتي أساسها ومصدرها الخوري المعرفة التي سوف تكون محور صناعات المستقبل وسوف يحرص الجميع على الحصول عليها كما يبينه الشكل أدناه:



شكل رقم (01): أهمية المعرفة

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجاً)

المصدر: عبد الرحمان الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ويتضح من الشكل أن المعرفة هي الخلية الأساسية لاقتصاد المعرفة ومن المعلوم أنها تتسم بخصائص جديدة تختلف عن الأصول الملموسة التي تتميز بالندرة والمحدودية وتنفى بالاستعمال، فهي تبقى طويلاً ويمكن توليدها بلا حدود، مادامت تكلفتها الحدية أقرب إلى الصفر، فهي أصول لا نهائية، وهذا ما يؤدي إلى قيام اقتصاد المعرفة على مبادئ وقواعد جديدة أهمها كثرة العوائد بدلاً من تناقصها، الإبداع والابتكار، كما تجعله يهتم بإنتاج المعرفة وصناعتها وهذا من خلال ابتكارها وتوليدها واكتسابها ثم خزنها واستعمالها وتسويقها إلى من يطلبها، كالسلع الأخرى وتوظيفها في ابتكار منتجات جديدة أو تطوير أخرى⁷.

3- مقارنة بين اقتصاد المعرفة وبعض المصطلحات المترادفة

سنحاول في هذا السياق دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين اقتصاد المعرفة وبعض المفاهيم الأخرى.

أ- اقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومات: يعود التداخل بين اقتصاد المعلومات (Information economy) واقتصاد المعرفة في بعض الأحيان إلى عاملين هما: أولاً صعوبة التمييز بين المعلومات والمعرفة لدى بعض الناس واستخدامها بشكل تبادلي أو تبادلي على الرغم من الفرق الكبير بينهما، فالمعلومات ينظر إليها على أنها بيانات مزودة بالمغزى والهدف، فالبيانات تصبح معلومات عندما يضيف إليها واضعها المعنى، في حين أن المعرفة هي خليط من تجارب محددة وقيم ومعلومات سياقية، أما العامل الثاني يكمن في التداخل بين خصائص المجتمع المعلوماتي القائم على أساس جمع المعلومات، وفحص مصادر المعلومات لاستقاء المزيد منها وتداولها بالتدوين والنسخ والتلقين كوسيلة للبحث والتعليم، وبين خصائص المنتج المعرفي.

ويشير البعض إلى فروق أخرى أساسية بين المفهومين، أهمها أن اقتصاد المعرفة أكثر شمولاً من اقتصاد المعلومات، إذ ينطبق اقتصاد المعرفة الصريحة والضمنية معاً، وبالتالي يعد اقتصاد المعرفة أكثر شمولاً وتمثيلاً لأصول المعرفة بأنواعها وتدفقاتها في المنظمات من اقتصاد المعرفة⁸.

ب- اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي: الاقتصاد الرقمي من بين التسميات الكثيرة التي يتم استخدامها بطريقة تبادلية مع اقتصاد المعرفة لدى بعض الباحثين، فالإقتصاد الرقمي يشير إلى أن تكوين الثروة قد انتقل من المواد، الأبنية، الآلات إلى المعلومات المعرفة، البرمجيات الرقمية، ويقوم على أنظمة المعلومات الرقمية التي تمثل مصدراً لترشيد القرارات والعمليات⁹. ويشير بعض الباحثين أن كلا المفهومين في الجوهر واحد، لأنهما يقومان أساساً على المعرفة والمعلومات، إلا أن اقتصاد المعرفة له مفهوم أوسع وأشمل وأعم من الاقتصاد الرقمي، إذ يعد الاقتصاد الرقمي التطبيق العملي لاقتصاد المعرفة باستخدام الحواسيب وشبكات الاتصالات¹⁰. بمعنى أدق الاقتصاد الرقمي يمثل تكنولوجيا الاقتصاد المعرفي، كما يلعب دوراً استراتيجياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية، التجارية والمالية، كما يساعد الاقتصاد الرقمي على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي¹¹.

ج- اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي: لقد طوت الكثير من الدول صفحة اقتصاد الصناعة وتبنت وتحولت إلى اقتصاد المعرفة، الذي تعتبر فيه المعرفة المحرك الحالي والرئيسي للإنتاجية والتنمية الاقتصادية ولها دور استراتيجي وملموس في تقويم

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة) التجربة الماليزية نموذجا

الأداء الاقتصادي، فتحليل وفهم ديناميكية المعرفة وعلاقتها المتشابكة مع الاقتصاد هي المدخل الأساسي لتحديد ماهية اقتصاد المعرفة، ومن ثم إبراز أوجه الاختلاف والتباين بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي من حيث¹²:

- اختلاف طبيعة الموارد: تركيز الاقتصاد التقليدي على الموارد المادية التي تنضب مع استهلاكها، في حين يركز اقتصاد المعرفة على المعرفة بخصائصها الأثرية التي تنمو كلما زاد استهلاكها، وبالتالي اقتصاد المعرفة هو اقتصاد الوفرة والاقتصاد التقليدي هو اقتصاد الندرة.
 - اختلاف المصدر الرئيسي للإنتاجية: يعتمد الاقتصاد التقليدي على الآلات والماكنات، بينما عصر المعرفة مصدره الرئيسي الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - اختلاف تأثير الموقع: فبينما يقوم الاقتصاد التقليدي على المواقع الجغرافية الثابتة للمصانع، يقوم اقتصاد المعرفة على الابتعاد عن الموقع الجغرافي الواحد، مما أدى إلى ظهور منظمات وأسواق افتراضية تعمل على مدار الساعة بفضل الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - اختلاف موجّهات النمو: موجّهات النمو الاقتصادي التقليدي تركز على العمل والعمال ورأس المال، بينما الموجّهات الرئيسية لاقتصاد المعرفة هي الابتكار، الإبداع، التجديد والاختراع والمعرفة.
 - اختلاف مفهوم الملكية: السائد في الاقتصاد التقليدي هي الملكية المادية من أراض وعقارات ومنقولات، وما شابه وهي قابلة للنقل من طرف لآخر، وقد أصبحت الملكية الفكرية هي محور اقتصاد المعرفة، وتمثل حقوق النشر وبراءات الاختراع أهم أساليب حمايتها.
 - اختلاف علاقة العرض والطلب: تزداد قيمة المنتجات المادية في الاقتصاد التقليدي كلما قل العرض أي مع الندرة، بينما يحدث العكس في اقتصاد المعرفة، تزداد قيمة المنتجات المعرفية كلما توافرت وزاد العرض عليها.
 - اختلاف مؤشرات التقييم الاقتصادي: يقاس أداء مؤسسات الإنتاج في الاقتصاد التقليدي بمؤشرات محسوسة مثل طاقة الإنتاج، قيمة المخزون السلي، حجم الأسواق، وتقييم مؤسسات اقتصاد المعرفة على أساس توافر إمكانيات البحث والتطوير، وتوافر البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدراتها المعرفية الكامنة ومدى قابليتها للنمو والتطور ونسبة الذكاء الجمعي فيها.
 - اختلاف مصادر الميزة التنافسية: في الاقتصاد التقليدي تغامر المنظمات بشكل مستقل في السوق كمصادر للميزة التنافسية، بينما يعتمد اقتصاد المعرفة من أجل المشاركة في الموارد وسرعة اللحاق بالتطور التكنولوجي المستمر، وعلى الجودة الشاملة والتطوير كمصادر للميزة التنافسية.
 - يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل، بينما يهدف الاقتصاد المبني على المعرفة إلى وضع قيمة حقيقية للأجور، والتوسع في استخدام القوى العاملة ذات المهارات العالية، التي تتفاعل مع التدريب المستمر والتعليم¹³.
- 4- خصائص اقتصاد المعرفة: تتسم المعرفة من الناحية الاقتصادية بعدة سمات أصبحت تمثل الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة، فهو مبني على أساس التطور التكنولوجي والمعلوماتي ويزيد من فرص مخاطر النمو، ففرص التجدد والابتكار والخلق أصبحت أكبر بكثير و من أبرز خصائص اقتصاد المعرفة مايلي:

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجا)

- أ- عالي الجودة، يستهدف التميز مثلما هو كثيف المعرفة يركز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي، والاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة والمتخصصة، وانتهاء التعلم والتدريب المستمر وإعادة التدريب، كما أنه مرّن شديد السرعة والتغير يتطور لتلبية احتياجات متغيرة ويمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية¹⁴.
- ب- أنه رقمي، حيث يطلق على العصر الحالي "عصر الرّمّل"، لأنّ المكونات الرئيسية للتكنولوجيا الرقمية هي رقائق السيليكون والألياف البصرية القائمة على الرمل، وأن هذه الرّقمنة لها تأثير عظيم على سعة المعلومات من نقل وتخزين ومعالجة وغير ذلك¹⁵.
- ت- إنه افتراضي، بمعنى أننا نلتمس أثره ولا نلمسه، فالمنظمة الافتراضية هي مثال واحد فقط على التّحول من العمل المادي الحقيقي إلى الافتراضي الذي أصبح ممكناً، مع الرّقمنة والشبكات¹⁶.
- ث- يحقق عائد مرتفع للاستثمار وبالذات من خلال الأرباح المرتفعة التي تحقق نتيجة له في ظل ظروف احتكارية أو شبه احتكارية، والتي تجعل منه اقتصاداً لاتنافسياً، بحكم الموارد والإمكانات الضخمة التي تحتاجها النشاطات الاقتصادية المحدودة الممارسات في إطار اقتصاد المعرفة¹⁷.
- ج- السلبيات الإنسانية من قلق على الحاضر والمستقبل، حيث أن زيادة الفرص وسّعت الاحتمالات والمخاطر، فانتشار الانترنت سرّع تناقل الأفكار الجيدة والسيئة، وبالتالي وسّع مجالات الأعمال، فالعمل الجيد الناجح يبنى على فكرة والعكس صحيح للفكرة السيئة¹⁸.
- ح- يتعامل مع الأسواق الإلكترونية الجيدة كأماكن للتبادل، وأدت سرعة تدفق المعلومات حول الأسعار إلى الحد من مظاهر عدم الكفاءة في الأسواق الحالية.
- 5- آليات اقتصاد المعرفة: إنّ تقدم الدول ومختلف المجتمعات، مرهون بتفعيل آليات المعرفة، اقتناءً، اكتساباً، استيعاباً وإنتاجاً وتوظيفاً في شتى مجالات الحياة، وفيما يلي عرض لهذه الآليات¹⁹:
- أ- آليات ترتبط بالموارد البشرية: من بين الركائز التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة بناء قوة عمل والموارد البشرية وتدريبها والوصول بها إلى أعلى مستويات المهارة، على اعتبار أن جودة الموارد البشرية تشكل العامل الرئيسي الذي يقف خلف الإبداعات والاختراعات والنواتج الفكرية والتكنولوجية عموماً.
- ب- الآليات الاستثمارية: أي توجيه الحيز الأكبر من الموارد للاستثمار في استيعاب المعرفة، توليدها ونشرها عبر كافة الميادين والقطاعات الاقتصادية، كالاستثمار في الأجهزة، البرمجيات، البنى التحتية لتيسير إنتاج المعرفة وتوظيفها.
- ت- آليات ترتبط بنشر ودعم وتنمية ثقافة المعرفة: وتمثل هذه الآلية السياق البيئي الحاضن لاقتصاد المعرفة، حيث ينمو ويتأصل وجوده في ظل ثقافة المعرفة التي تحتضن الإبداعات والاختراعات ونواتج التكنولوجيا والبحث العلمي، ونتائجه وتطبيقاته عبر مختلف مجالات الحياة، كما يتطور اقتصاد المعرفة وينمو ضمن شبكة جيدة محكمة لإدارة المعرفة، والتحكم فيها تعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنشاء هذه الشبكة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي يشكل أهم الأسس والدعائم التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة.
- ث- آليات ترتبط بدعم وتنمية ونشر ثقافة الإبداع: ينمو اقتصاد المعرفة وتجدد نواتجه وعوائده من خلال دعم وتنمية ونشر ثقافة الإبداع والاختراع، فتفعيل هذه الآليات تعتبر ضرورة معرفية، كما تشكل عمليات تعظيم قيمة الإبداع الفردي، ودعمها آلية بالغة الأثر بحيث يتقلد رواد الإبداع وصناعة مواقع رفيعة المستوى مادياً ومعنوياً على المستويين: الرسمي والشعبي، بحيث يتناسب التقدير المادي والمعنوي مع الجهود المخلصة المبذولة من العلماء والباحثين في مختلف

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجاً)

المجالات، وقد أفرزت هذه التحولات والتغيرات في منظور الثورة وقيمتها وعائدها، نمو القيم المضافة للمعرفة، والتكنولوجيا وتطبيقاتها وتداعيات وتأثيراتها في حياة الناس والمجتمعات.²⁰

6- متطلبات اقتصاد المعرفة: للاقتصاد المعرفي عدة عناصر تدعمه وتثبت وجوده، كالاقتصاد قوي وتسهم بوجودها في أي اقتصاد بأن تضعه ضمن تصنيف الاقتصاديات المتقدمة و هناك مجموعة من المتطلبات يجب توافرها حتى تحقق أي دولة نقلة نوعية في اقتصادها ومنها :

أ- قوة بشرية مؤيدة، مدربة وذات مستوى عال من الكفاءة.

ب- وجود مجتمع متعلم وهذا يستوجب التركيز على التدريب، التعليم المستمر، إقامة مراكز خاصة ومعاهد مؤهلة للنهوض بجيل من العاملين ذوي خبرات عالية ويضمن نهوض الاقتصاد في ظل التغيرات التكنولوجية المتلاحقة.

ت- توفر منظومة بحث وتطوير فاعلة كأحد المتطلبات الأساسية لاقتصاد المعرفة، وفي حال توفرها فإن ذلك يعني غياب التخطيط والتوجيه التقويم والتطوير.²¹

ث- عمال وصناع المعرفة لديهم معرفة وقدرة على التساؤل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة على أفضل نتيجة ممكنة من العمال المهرة من ذوي الإمكانيات والقدرات الهائلة.²²

ج- إيجاد ربط إلكتروني واسع، وسهولة الاتصال والوصول إليه، فإذا تحقق كل ذلك تحقق أولى الخطوات نحو تنفيذ متطلبات عصر اقتصاد المعرفة.

ح- تأخذ المعرفة مصداقية أكبر وتعداد أوثق بالتواصل مع الآخرين في أنحاء العالم لنشر ثقافة مجتمع التعلم فكراً وتطبيقاً في المؤسسات المجتمعية المختلفة لأن المعرفة في كنفها هي تفاعل المعلومات واستخدامها وتنميتها وتأصيلها.²³

إذن من أجل بناء اقتصاد معرفة قوي والتلاؤم مع الوضع الجديد، يجب على الدول التي تسعى إلى اتباع هذا المسار، اتخاذ جميع التدابير من أجل التماسي مع ما يحدث في الواقع الاقتصادي، وحتى نكون في مصاف الدول التي تصارعت من أجل نيل مراتب عالية في الاقتصاد العالمي رغم التحديات التي تواجهها، وهذا الكلام موجه إلى الدول النامية بصورة عامة والعربية منها بصورة خاصة. فالتكنولوجيا الحديثة هي العصا السحرية التي تدير الاقتصاد في الوقت الحالي التي تدلل العديد من المعوقات والصعوبات التي يمكن أن يواجهها أي اقتصاد وأن الدول العربية زاخرة بالموارد البشرية المدربة والكفوة، ويجب أن تعمل على إعادة العقول المهاجرة التي وجدت أمامها الفرصة لإطلاق العنان أمام ابتكاراتها. وأن تجعل التعليم وإنتاج المعرفة هدفاً أساسياً ومن أولوياتها، وأيضاً لا بد من الاتصال مع الآخرين من أجل الإبداع وهنا يأتي دور الرأسمال الفكري للمؤسسة الذي يتضمن من بين أهم ما يتضمنه المعرفة لدى العاملين والإبداع والقدرة العقلية والتنافسية.

لأن الاقتصاد القائم على المعرفة هو الذي يجعل اعتمادها على الاستثمار في رأس المال الفكري هو أساسياً ومن أولوياتها، وهو الذي يبني على إنتاجها واستهلاكها، إذ تشكل المعرفة جزءاً رئيسياً من الثروة والرفاهية الاجتماعية، فالتقدم الحاصل في التقنية والتغير السريع الذي تحدثه في الاقتصاد يؤثران ليس فقط في درجة وسرعة النمو وإنما في نوعية حياة الإنسان كمورد بشر.²⁴

ثانياً- ركائز ومؤشرات اقتصاد المعرفة :

1- ركائز اقتصاد المعرفة: يمكن توضيح الركائز التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة من خلال الشكل أدناه:

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة) التجربة الماليزية نموذجا

شكل رقم (02): الدعائم الأربعة المتفاعلة لاقتصاد المعرفة.



المصدر: محمد أمين محيىم، موسى أبو طه، بناء اقتصاديات المعرفة، استراتيجيات تنمية متقدمة، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ط1، 2009، ص 66.

وفيما يلي شرح موجز لهذه الدعائم الأربعة²⁵:

أ- ركيزة الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي: Economic Incentive and institutional systems والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والنظام المؤسسي هو الإطار الذي يضمن بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومنافسة وسوق عمل مرنة وحماية اجتماعية كافية، ويقصد به دور الحكومات في توفير الإطار الاقتصادي والحوافز في مجتمع الأعمال وغيرها من الشروط التي تعمل على دفع اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى الأداء الفعلي للاقتصاد²⁶.

ب- ركيزة التعليم Education: وتتعلق بتوفير الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر الأيدي العاملة الماهرة والإبداعية والرأس مال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

ومع تنامي دور المعرفة والموارد البشرية في نجاح المؤسسات مع مساهمتها في بناء الاقتصاد العالمي الجديد الذي بات يعرف باقتصاد المعرفة، الذي يؤكد على رأس المال الفكري والمعرفي، وعلى التنافس من خلال القدرات البشرية أكثر من العناصر التقليدية، فضلا عن دورها الحاسم في تحول المنظمات إلى مجتمعات معرفية، تحدث التغير الجذري في المؤسسة لتتكيف مع التغير السريع²⁷.

وكل هذه التغيرات جعل الدول تعترف بالتعلم على أنه الأداة الرئيسية لتهيئة المناخ الثقافي والفكري الذي يساعد الأفراد على تقبل ودعم عمليات التغير المطلوبة المصاحبة لخطط الإنماء²⁸.

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة) التجربة الماليزية نموذجا

فالتعليم هو بوابة مجتمع المعلومات، وهو أحد ركائزه الهامة وأحد جوانبه المشرقة، حيث يوفر أفضل الوسائل لكسر القيود التي كانت تعيق أو تصعب الاطلاع على المنجزات العلمية والمعلومات التقنية الحديثة²⁹.

ت - ركيزة الابتكار والإبداع Innovation: وتعلق بتوفير نظام فعال من الروابط الاقتصادية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية، وتعتبر ثقافة الابتكار والابداع عنصر مهم لتغذية وتنمية موهبة الفرد ومصدر الميزة التنافسية لاقتصاد المعرفة، فعملية إنشاء المعرفة لها تأثير على الإبداع وبالتالي تنمية موهبة الفرد، حيث تعتبر عملية اكتساب المهارة من أساسيات الإبداع، إذ يطرح الفرد أفكاره وهذه مهارة يتم اكتسابها في أول مراحل إنشاء المعرفة، كما أن من خطوات إنشاء الابتكار والابداع وتطوير الأفكار والمفاهيم وكذلك ربط الخبرات والمعلومات السابقة مع الجديدة ونشرها على أنها معرفة لا يتم إلا من خلال أشكال الإبداع، فالصناعات الابتكارية والإبداعية تركز على تنمية الموهبة الفردية وتزويدها بمختلف المعارف التكنولوجية، الفنية، الصناعية وينتج عنها نواتج. ولقد غدت الصناعات الابتكارية والإبداعية عنصرا مهما في تكوين الاقتصادات المتقدمة.

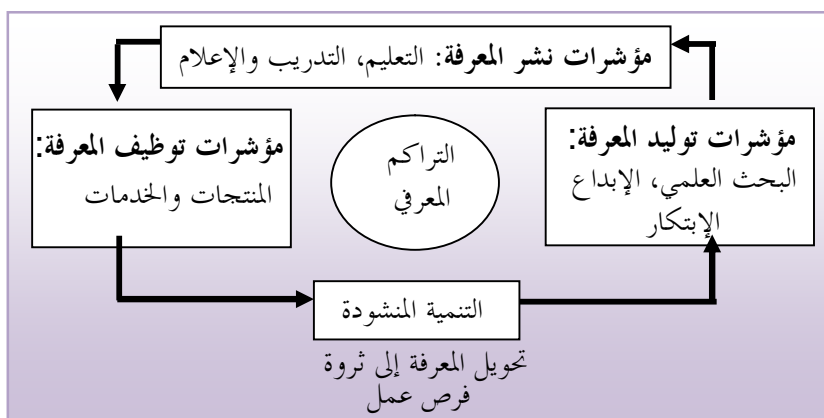
ث - ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and communication technology

وهي التي تسهل نشر وتجهيز المعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيمة مضافة عالية، إن استخدام مصادر المعلومات والتكنولوجيا الحديثة وشبكات الاتصال المبتكرة لتكنولوجيات المعلومات أصبحت العامل الحاسم في نجاح عمليات منظمات الاعمال وتكون أساسية في تقرير إمكانية استمرارها وفي قدرتها على التنافس مع المنافسين الآخرين في السوق³⁰، وتعتبر تقنية المعلومات والاتصالات إحدى أهم ركائز وأعمدة اقتصاد المعرفة حيث ينظر إليها كأداة لإطلاق الطاقة الكامنة وأفضل طريقة لتوليد المعرفة والإبداع في المجتمع، وتعتبر البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لبلد ما هي العامل الأهم في تحديد قدرته على الانتقال إلى مجتمع واقتصاد المعرفة.

وكل الركائز والدعائم الأربعة السابقة الذكر في غاية الأهمية لتحقيق أفضل نتائج على مستوى سياسة أركان المعرفة الفعالة، مما يشارك في إتاحة بيئة ممكنة لصناع المعرفة لإخراج طاقاتهم الكامنة وبالتالي الإسهام في بناء وتطوير اقتصاد المعرفة، لذلك سنتناول بالتفصيل شرح كل ركيزة ونخصص شرح أوسع لركيزة التعليم كإستراتيجية مهمة تساهم في تنمية وتطوير قدرات وكفاءات رأس المال البشري الذي بات من أهم الخصائص التي يتسم بها اقتصاد المعرفة.

2- مؤشرات اقتصاد المعرفة: يمكن إبراز مؤشرات اقتصاد المعرفة من خلال المخططات الثلاث التي تحقق تكامل النشاطات المعرفية:

شكل رقم (03): تكامل النشاطات المعرفية



(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة) التجربة الماليزية نموذجاً

المصدر: عبد القادر بن عبد الله الفتوح، التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 04 بتصرف.

فبناء اقتصاد ومجتمع المعرفة يحتاج إلى تفعيل دورة المعرفة بشكل منهجي من خلال المخططات الثلاث، حيث يتطلب اقتصاد المعرفة تعزيز فعالية إنتاج المعرفة، بما يضمن نسق للابتكار يقوم على الإدارة الكفؤ لنقل الثقافة واستيعابها المجتمعي، وتنشيط إنتاجها المؤدي إلى توليد ثقافات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية الشاملة، ويسهم كل من البحث العلمي والإبداع والابتكار في إنتاج وتوليد المعرفة، ثم تنشر المعرفة بين المؤسسات ومراكز البحوث العامة عن طريق التدريب والتعليم والإعلام حتى لا تكون فائدتها محصورة في إطار ضيق. فنشر المعرفة لها مكانة جوهرية في اقتصاد المعرفة لما لها من تأثيرات إيجابية، فالفكر الموجود في المؤسسة يصبح رأسمالياً فكرياً عندما يمكن استخدامه واستثماره، لأن رأس المال الفكري يحوي معرفة مفيدة، لذا لا ينبغي أن نغفل على نشر المعرفة.

والخطوة الثالثة والمتمثلة في مؤشرات توظيف المعرفة لها أهمية بالغة حيث تسمى مؤشرات الاندماج في إقتصاد المعرفة، فعملية تطبيق المعرفة يجب أن تستهدف تحقيق الأهداف والغايات التي تحقق النمو والتكيف للمؤسسة، فالفجوة بين ما تعرفه وما وظفته مما تعرفه هي إحدى معايير التقييم في اقتصاد المعرفة، حيث استطاعت مؤسسات متعددة بواسطة نقل التكنولوجيا أن تحصل على فوائد كثيرة لصالحها مثل شركات اليابان وكوريا وسنغافورة وماليزيا وتايلاند، وكان نتيجة ذلك أن طورت هذه الشركات إنتاجها وخفضت التكلفة و أنتجت مجموعات مختلفة من منتجات ذات جودة عالية³¹.

ثالثاً- التجربة الماليزية في بناء اقتصاد المعرفة

تعد ماليزيا من الدول الإسلامية التي أثبتت قوتها الاقتصادية على مستوى العالم لذلك تعتبر التجربة الماليزية في بناء اقتصاد المعرفة ذات أهمية بالغة لاستخلاص العبر.

1- أسباب دراسة التجربة الماليزية: هناك أسباب عديدة ذات أهمية دفعتنا لدراسة التجربة الماليزية منها³²:

أ- ماليزيا هي دولة إسلامية، لذلك فإن تجربتها هي الرد على نظرية صراع الحضارات التي ترى في الدين الإسلامي مصدراً للتخلف وعائقاً أمام التقدم.

ب- حققت ماليزيا نقلة نوعية في مجتمعتها، حيث تحولت من دولة زراعية ذات موارد طبيعية محدودة إلى دولة عصرية متقدمة تشكل الصناعة ركيزة اقتصادها.

ت- تبنت الدولة الماليزية شعار بناء "اقتصاد المعرفة"، وتمكنت فعلاً من بناء اقتصاد قوى وناشط يعتمد على المعرفة في تكوينه، وهي الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من تصميم وإنتاج شرائح إلكترونية حاسوبية خاصة بها وسبقت الهند والصين وروسيا في ذلك.

2- ملامح اقتصاد المعرفة في ماليزيا: بفضل السياسة التي دعمتها آليات تطوير وتنمية القدرات البشرية من خلال تطوير آليات التربية والتعليم وتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية ارتفع إجمالي الناتج القومي ليصل إلى 84.6 مليار دولار عام 2007 بزيادة تجاوزت 6% عن 2006، وارتفعت قيمة الصادرات الصناعية عن 10.5% عن العام 2006 لتصل إلى 76.188 مليار دولار في العام 2007، ما بلغ متوسط الناتج الفردي 10882. بمعدل ارتفاع سنوي للناتج الفردي بحدود 3.3%، ولقد اعتمدت الحكومة الماليزية سياسة تصنيع واسعة في ماليزيا وفتحتها أمام الاستثمارات الخارجية المباشرة وتحول بفعل ذلك إلى اقتصاد موجه بالسوق ومبرمج الانتاج يتفاعل بين القوة الماهرة فنيا

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجا

والمتعددة اللغات والبنية التحتية العالية التطور ، ماجعل ماليزيا دولة مزودة بمؤسسات علمية متقدمة ومستقبلية للاستثمارات من الدول الغنية والمتقدمة ، واحتلت المرتبة السادسة في آسيا على مستوى المنافسة الصناعية والرتبة 21 على المستوى العالمي وفقا للمؤشرات الاقتصادية الإيجابية³³ .

فقد احتلت ماليزيا المرتبة 18 وفق مؤشر التنافسية العالمي والمرتبة 25 ضمن مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية، واستطاعت زيادة نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات ليصل إلى 64 % سنة 2014 بعدما كان 52 % سنة 2009، ومن الإجراءات المساندة لتحقيق التنمية وهيئة بيئة تمكينية لاقتصاد المعرفة الاجراءات الحكومية المدعمة للتنمية البشرية وتعزز من الابداع والابتكار وتطوير الأنظمة التعليمية في كافة المراحل وإنشاء مؤسسات تدريب وتأهيل مهني مستمر لتكوين رأس مال فكري وإنشاء معاهد ومدن ومراكز بحوث علمية وافتراضية ، اضافة إلى تطوير البنى التحتية وتطوير نظام الإدارة والعدل والقضاء.

وبما أن الركائز والدعائم الأربعة يشكل عاملا اساسيا لتحقيق ارتفاع في مؤشر المعرفة واقتصاد المعرفة لذلك يجب تحقيق التوازن بين مستويات هذه الابعاد ، إذ يشكل تخلف أحدها عاملا سلبيا ومعوقا أمام المرتكزات الثلاثة الأخرى في تحقيق اقتصاد المعرفة، وسنبين فيما يلي صف متغيرات الاقتصاد المعرفي في إطار منهجية البنك الدولي (KAM 2012):

جدول رقم (01): الركائز الأربعة لاقتصاد المعرفة لماليزيا وبعض الدول لعامي 1995

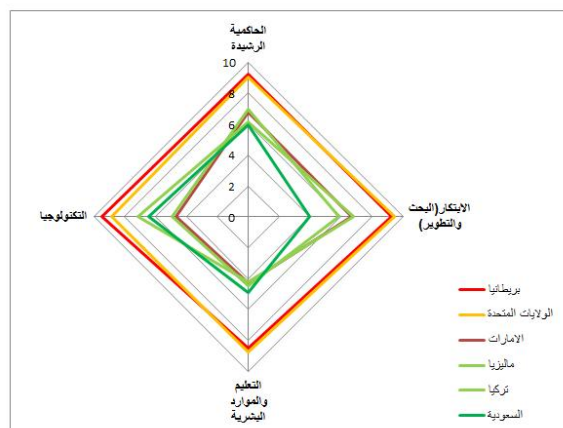
2012،

الدولة	الحكومية الرشيدة 1995	الحكومية الرشيدة 2012	نظام الإبداع والابتكار 1995	نظام الإبداع والابتكار 2012	التعليم وتنمية الموارد البشرية 1995	التعليم وتنمية الموارد البشرية 2012	البنية التحتية للتكنولوجيا 1995	البنية التحتية للتكنولوجيا 2012	القوة بين أعلى مركز وأدنى مركز 2012
1 الولايات المتحدة	9.3	8.41	9.55	9.46	9.44	8.7	9.84	8.51	1.05
2 بريطانيا	9.38	9.02	9.4	9.12	8.44	7.27	9.13	9.45	2.18
3 الإمارات العربية	6.9	6.5	6.59	6.06	4.46	5.08	7.62	8.88	3.8
4 ماليزيا	7.16	5.67	6.28	6.91	4.62	5.22	6.98	6.61	1.69
5 تركيا	6.23	6.19	5.04	5.83	4	4.11	6.55	4.05	2.14
6 المملكة السعودية	4.45	5.68	5	4.14	4.11	5.65	6.51	8.37	4.23

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على(KAM 2012)

شكل رقم (04) : نموذج ركائز اقتصاد المعرفة

اللون	درجة المؤشر
الأحمر	(صفر-2)
البرتقالي	(2-4)
الأصفر	(4-6)
الأخضر فاتح	(6-8)



(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة) التجربة الماليزية نموذجا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01)

أ- الحاكمية الرشيدة :

من خلال هذا المؤشر نجد بان بريطانيا والولايات المتحدة تحتلان مرتبة متقدمة بمؤشر (9.02) و(8.41) على التوالي، في حين نجد أن الإمارات العربية المتحدة وتركيا تمكنا من الوصول إلى درجة أعلى من المتوسط وتقترب من الدرجات المتقدمة حيث سجلت (6.5) و(6.19) على التوالي في حين سجلت المملكة العربية السعودية وماليزيا مؤشرا متقاربا فوق المتوسط بقليل بلغ (5.68) و (5.67) على التوالي.

ب- الابتكار(البحث والتطوير):

من خلال الجدول (01) ومن مراجعة مؤشرات الابتكار(البحث والتطوير) لدول العينة نجد ان الولايات المتحدة وبريطانيا يسجلان مرتبة متقدمة عالميا في مؤشر الإبداع والابتكار حيث تؤشر (9.46) و (9.12) على التوالي ، تليها ماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا حيث تسجل(6.91) و (6.06) وسجلت تركيا مؤشرا فوق المتوسط بقليل بلغ (5.83) أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فتسجل (4.14) وهو مؤشر واطيء نسبيا للابتكار(البحث والتطوير) بالمقارنة مع دول العينة .

ج - التعليم وتنمية الموارد البشرية

من الجدول (01) تسجل الولايات المتحدة مرتبة متقدمة (8.7) تليها بريطانيا في الربع الثاني حيث سجلت (7.27)، أما بالنسبة لدول العينة الأخرى فسجلت المملكة العربية السعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة مؤشرا متقاربا بلغ (5.65) و(5.22) و(5.08) على التوالي وهو قريب من المتوسط وقد استطاعت المملكة من تعديل وزيادة هذا المؤشر بشكل كبير عن عام 1995 الذي كانت قيمته (4.11) وسجلت تركيا انخفاضا عن المتوسط بلغ (4.11).

د - البنية التحتية للتكنولوجيا:

من الجدول (01) سجلت بريطانيا مرتبة متقدمة واعلى قراءة بمؤشر بلغ (9.45) تليها الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والمملكة السعودية بمؤشر (8.88) و(8.51) و(8.37) على التوالي في حين سجلت ماليزيا مرحلة فوق المتوسط بمؤشر (6.61) أما تركيا فسجلت مرتبة تحت المتوسط بمؤشر (4.05) بانخفاض كبير عن قيمة المؤشر للعام 1995 التي بلغت (6.51) .

بما أن تخلف أحد الركائز يشكل عاملا سلبيا ومعوقا أمام المرتكزات الثلاثة الأخرى في تحقيق اقتصاد المعرفة، على ماليزيا أن تضع على عاتقها أولويات تطوير اقتصاد المعرفة وهذا من خلال تشخيص المرتكز الأضعف فيها ثم العمل على تطويره بما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين مستويات المرتكزات الأربعة.

3- خطة ماليزيا التنفيذية 2020 للتحويل إلى اقتصاد المعرفة: خرجت ماليزيا بخطةها التنفيذية بعيدة المدى 2020، والتي استهدفت تحديث ماليزيا، ودعم وتقوية قدرتها على التجديد والتحديث وخلق الثروة، وبناء رأس المال البشري المؤهل بالعلم والمعرفة والخبرة والمهارة للتنافس به، ومن خلاله لتحقيق الحلم المثير لاستراتيجيات وآليات اقتصاد المعرفة، وكانت التحديات الكبرى التي واجهتها ماليزيا خلال تفعيل خطتها بعيدة المدى 2020، تتمثل في المنافسة الشرسة للمنتجات

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجاً)

العالمية من حيث الجودة والسعر، وباقي المزايا التنافسية للدولة التي تحولت إلى اقتصاد المعرفة³⁴، وقد وضعت هذه الخطة في اعتبارها المحددات التالية³⁵:

- أ- البشر والموارد البشرية تأهيلاً وتدريباً هم غاية التنمية القائمة على اقتصاد المعرفة وهم وسائلها.
- ب- بنية تحتية أساسية للمعلومات وخطة تمويلية ذاتية.
- ج- وضع وصناعة الاستراتيجيات التي تقوم على تفعيل تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها والاستفادة منها، ودعم تناميها وتعاضلها باعتبارها المحدد أو المحور الأساسي الذي يقوم عليه اقتصاد المعرفة.
- د- إعطاء أولويات للتطبيقات والخدمات المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع الإلكتروني، التعلم الإلكتروني، القيادة والحكومة الإلكترونية، وخلق وابتكار نموذج مثالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبيئة مثالية لتفعيلها واستخدامها، بحيث تمكن ماليزيا من الاعتماد والتوظيف الأمثل الجاذب لعمالة المعرفة والصناعات التي تقوم على الكثافة التكنولوجية العالية. وبشيء من التفصيل سنوضح خطة ماليزيا التنفيذية 2020 للتحويل إلى اقتصاد المعرفة في عدة مجالات أبرزها:
- في مجال تنمية الموارد البشرية: أحدثت حكومة ماليزيا تحولات جذرية في منظومة التعليم مستخدمة الآليات التالية³⁶:
 - تشجيع وتفعيل إختيارات طلاب المرحلة الثانوية للإلتحاق بالقسم العلمي.
 - تشجيع ودعم التحاق طلاب الثانوية العامة بكليات المعلومات والاتصالات والفيزياء والكيمياء والرياضيات والبيولوجيا والاقتصاد والإدارة.
 - ارتفعت نسبة خريجي الجامعات في إطار هذه الآليات من 8,8% عام 1990 إلى 13,3% عام 2000 للشريحة العمرية من (17-23) والمستههدف هو الوصول بهذه النسبة إلى 25% حتى يمكن مواكبة الإقتصاديات الصناعية الجديدة المعبرة عن اقتصاد المعرفة.
 - استهدفت هذه الخطة الوصول بخريجي الأقسام العلمية والتكنولوجية من 25,7% عام 1998 إلى 60% لتكون النسبة بين خريجي الأقسام العلمية إلى الأقسام الأدبية 60/40%.
 - كان عدد العلماء والمهندسين لكل مليون نسمة من السكان 500 لكل مليون حتى عام 1997 ، و المستهدف في الخطة الثانية أن يكون عدد العلماء والمهندسين بحلول عام 2000م 1000 لكل مليون نسمة من السكان وفي عام 2020 يصبح العدد 2000.

كما وضعت لجنة التطوير الشامل للدولة الماليزية خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة ، ومن أهم أهداف هذه الخطة إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الأنترنت لكل فصل دراسي من فصول المدارس ، وقد بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الأنترنت في ديسمبر 1999 أكثر من 95% ، وفي الفصول الدراسية 45% ، وتسمى المدارس الماليزية التي تطبق التقنية في الفصول الدراسية بالمدارس الذكية ، أما فيما يتعلق بالبنية التحتية فقد تم ربط جميع مدارس وجامعات ماليزيا بعمود فقري من شبكة الألياف البصرية السريعة³⁷ ، وعموما اعتمدت الحكومة الماليزية على أربعة محاور أساسية للاستثمار في العملية التعليمية هي :

- * التدريب وتطوير مهارات العنصر البشري.
- * المناهج وطرق التدريس
- * المواد ومشروعات البنية التحتية للمدارس
- * إنشاء المحتوى ومصادر التعلم الرقمية وذلك كجزء من رؤية متكاملة لاحتياجات ماليزيا التقنية

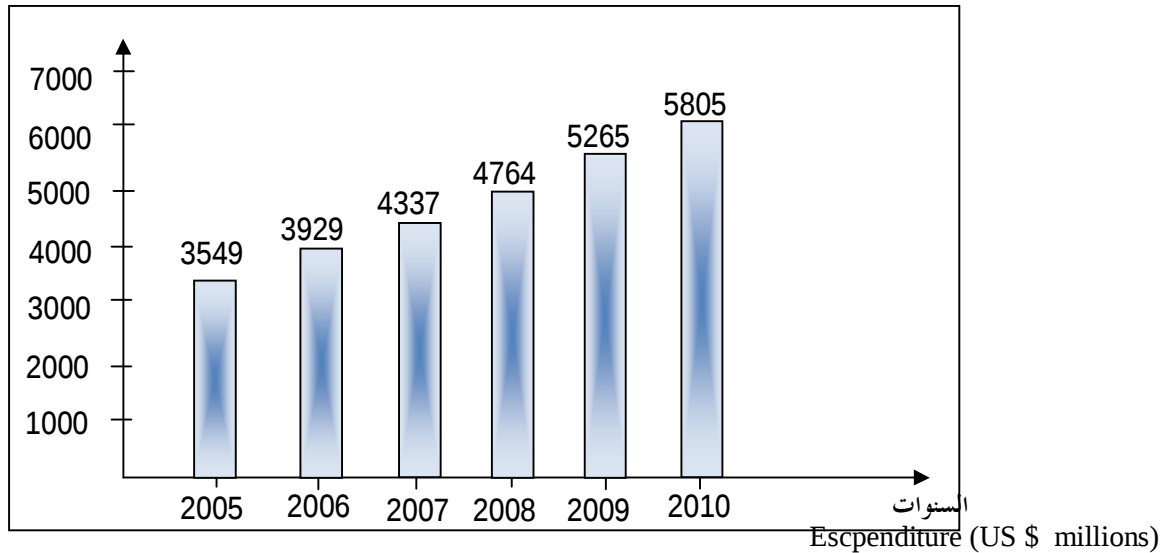
(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجاً)

- * في مجال تعزيز الابتكار والإبداع ومساندة التنمية البشرية والاقتصادية: لدعم بناء اقتصاد معرفي مبني على الإبداع والابتكار قامت الحكومة الماليزية بعدة إجراءات تتضمن³⁸:
- إجراءات وتشريعات تتعلق بـ:
- * حماية ودعم مشاريع الأعمال والإنتاج.
- * التشديد على مسؤولية الحكومة في الحماية والتسويق ودعم الإنتاج والبحوث العلمية.
- * اعتماد سياسات الإنفتاح على الإستثمارات الخارجية.
- * اعتماد سياسات ضريبة منفتحة وجاذبة للاستثمارات.
- * حرية تداول العملات وحماية الملكية الفكرية.
- بناء قوة عاملة عالية التأهيل:
- * تطوير الأنظمة التعليمية في كافة المراحل وإنشاء مؤسسات تدريب وتأهيل مهني ومستمر.
- * تخريج قوة عمل كفؤة عالية الإنتاج ومتعددة اللغات مع إلزامية اللغة الإنجليزية.
- * بناء نظام تعليمي مهني ومراكز تدريب صناعية.
- * إقامة علاقة صناعية وروابط متجانسة بين مؤسسات الإنتاج الصناعية.
- تطوير البنية التحتية للدولة: من حيث:
- * إنشاء شبكات طرق سريعة وشبكات قطارات عالية التطوير.
- * تزويد المطارات ومحطات القطارات بتجهيزات عالية التطوير.
- * توفير شبكات معلومات واتصالات متقدمة جدا ومعلوماتية عالية الجودة.
- * تطوير المراكز الصناعية والمجتمعات التكنولوجية ومراكز الابتكار والإبداع.
- * إنشاء معاهد بحثية ومدن ومراكز بحوث علمية افتراضية.
- * تطوير نظام الإدارة والعدل والقضاء.
- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: من أجل تحقيق الرؤية "2020" لبناء اقتصاد المعرفة تم اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات منها:
- في 1996 تم وضع الأجندة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات * NICTA من أجل تنمية المجتمع وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تخصيص غلاف مالي قدره 19 مليار دولار أمريكي من أجل إطلاق " الممر العملاق للوسائط المتعددة **MSC، وهذه أكبر مبادرة في إطار الأجندة تهدف إلى جذب المستثمرين المحليين والأجانب لصناعة تكنولوجيا والاتصالات.
- تنفيذ مبادرة MSC على ثلاث مراحل : 1996-2003 ثم 2003 - 2010 تشمل العديد من المدن الكبرى في ماليزيا والمرحلة الأخيرة 2010 - 2020 لتشمل كامل التراب الماليزي.
- إنشاء جامعة متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومضاعفة الاستثمار في التعليم في نفس المجال.
- مشروع cyber-core لرعاية بيوت الأيتام وإرشادهم إلى فرص العمل والعون المتاحة.
- مشروع ماليزيا للتجارة الالكترونية والمعروف باسم my biz وهو عبارة عن موقع بوابة على الانترنت تشكل وسيلة متقدمة لإقامة أو اصر التعاون بين الشركات العاملة في السوق الماليزية وتسهيل المبادلات التجارية بينهما³⁹.

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجاً)

فقد أصبحت ماليزيا دولة رائدة عالميا في مجال التقانة العالية ، إذ تعد من أكبر منتجي الموصلات ، كما أنها رتبت في المركز التاسع ضمن أكبر 30 دولة مصدرة للتقنية العالية وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2001⁴⁰، ولقد بلغ متوسط معدل الإنفاق الحكومي الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 10% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2005) أنظر الشكل أدناه .

شكل رقم (04): الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



المصدر: بلخضر نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 226.

وحسب بيانات البنك الدولي فقد كانت أغلب مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدولة ماليزيا في تزايد ، حيث بلغ عدد مشتركى الهاتف الثابت 56.3 من كل 100 ساكن سنة 2010 بعدما كان يمثل 21.38 سنة 2000 ، عدد مستخدمى الانترنت يمثل 7.32 لكل 100 ساكن بينما كان يمثل 0.02 لكل 100 ساكن سنة 2001، أما عدد مشتركى الهاتف المحمول فقد عرف ارتفاعا حيث انتقل من 21.78 إلى 119.22 خلال الفترة الممتدة من 2000-2010⁴¹.

والملاحظ أن الحكومة الماليزية اهتمت كثيرا بتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فقد أشار تقرير التنافسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ، والذي تضمن دراسة 142 دولة لعام 2012، حصول ماليزيا على المرتبة 29 وبلغت قيمة المؤشر 4.80 بعدما كانت في المرتبة 36 عام 2002. بمؤشر 3.82⁴² فالأقتصاد الماليزي كان يولي أهمية كبيرة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي حيث سعت لأن تكون نسبة المساهمة حوالي 10.2 % سنة 2015⁴³ .

لقد حققت ماليزيا نقلة نوعية لاقتصاد المعرفة بالاعتماد أساسا على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكن ليس على حساب بقية ركائز اقتصاد المعرفة (الإطار أو الحوافز الاقتصادية، التعليم والابتكار وهيئة البيئة التمكينية)، بل تم وضع سياسات واستراتيجيات تشجع الابتكار وتحفز البحث والتطوير كما بذلت مجهودات للرقى بمنظومة التعليم، فماليزيا اليوم تشهد تصاعدا في سلسلة القيمة وهي تركز حاليا على جذب صناعة التقنيات العالية ، فماليزيا نجحت في التحول من دولة زراعية بدائية إلى دولة متقدمة تحتل مرتبة متقدمة بين الدول المصدرة للتقانة العالية ، علاوة على معدل سنوي يناهز 8 % وهو أحد أعلى المعدلات في العالم .

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجا)

فخطة ماليزيا تمكنها من أن تصبح دولة كاملة النمو بحلول 2020 ، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على قيادة الاقتصاد برؤية ثابتة مع الاهتمام بتجارب الدول الناجحة في هذا المجال ، واليوم أنجزت ماليزيا كثيرا مما وضعته لتصل إلى دولة كاملة النمو.

الخاتمة:

من خلال الدراسة السابقة تعد ماليزيا اليوم في طليعة الدول التي تسمى بنمو آسيا والتي كسرت طوق التخلف وأصبحت في مصاف الدول المتقدمة ، وتعد التجربة الماليزية من التجارب الناجحة في بناء اقتصاد المعرفة التي يجب على الدول العربية والإسلامية استلهامها والاستفادة منها، فبناء اقتصاد المعرفة يتطلب التفاعل بين أربعة دعائم أو ركائز تتمثل في ركيزة الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي، ركيزة التعليم، ركيزة الابتكار والإبداع وأخيرا ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وكل الدعائم الأربعة لها دور هام في خلق بيئة ممكنة لصناع المعرفة حتى يستخرجوا طاقاتهم الكامنة . فاقتصاد المعرفة يعني في الأساس أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، ولعل أهم مصدر لخلق المعرفة هي الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، وهو ما يطلق عليه رأس المال البشري الذي يعتبر من أهم المكونات التي يركز عليها رأس المال الفكري، هكذا ومن خلال رؤية وطنية واتباع سياسات تخدم الهدف تمكنت الحكومة الماليزية من بناء اقتصاد معرفة ، واعتمادا على الركائز الأساسية المنبثقة من تعزيز الإبداع والابتكار والاستثمار في التعليم والبحث العلمي وترقية وتنمية الموارد البشرية ، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، أصبحت في مصاف الدول المتقدمة في فترة وجيزة فجاح ماليزيا في تحقيق نمو اقتصادي مطرد لم يكن إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها في البشر فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساهم بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث إضافة إلى استثمارها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتهيئة بيئة تمكينية لاقتصاد المعرفة.

قائمة المراجع:

- ¹- عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جريبر، الأردن، ط1، 2010م، ص 64.
- ²- رمحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار صفاء، عمان، ط1، 2008، ص 377.
- ³- قلش عبد الله، التدريب كدعامة للميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعل، الشلف، 2007/2006، ص 18.
- ⁴- هاشم الشمري، ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء، الأردن، ط1، 2008م، ص 14.
- ⁵- عبد الرحمن الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007م، ص 27.
- ⁶- نفس المرجع ، ص 28.
- ⁷- بلخضر ناصيرة، الاستثمار في تنمية الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعل، الشلف، 2017/2016، ص 72.
- ⁸- عمر أحمد همشري، إدارة المعرفة، الطريق إلى التميز والريادة، دار صفاء، عمان، ط1، 2013م، ص 194.
- ⁹- أحمد عمر الزاوي، الاقتصاد المعرفي وإمكانية الوصول إلى مجتمع المعرفة، الجامعة المستنصرية، بغداد، بدون سنة نشر، ص 44.
- ¹⁰- عمر أحمد همشري، إدارة المعرفة الطريق إلى التميز والريادة، مرجع سبق ذكره، ص 196.
- ¹¹- فريد النجار وآخرون، التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م، ص 62.

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجا)

- ¹² - بلخضر ناصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 74، 75.
- ¹³ - عبد موسى العلي النعيمات، أثر الاقتصاد المعرفي في عناصر العملية التعليمية التعلمية في الأردن، أطروحة دكتوراه في أصول التربية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2009، ص 13.
- ¹⁴ - ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص 383-384.
- ¹⁵ - ناصر محمد سعود جرادات وآخرون، إدارة المعرفة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 66.
- ¹⁶ - نفس المرجع، ص 66.
- ¹⁷ - فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتاب الحديث، عمان، ط1، 2007، ص 19.
- ¹⁸ - جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري، عمان، 2009، ص 22.
- ¹⁹ - بلخضر ناصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 76.
- ²⁰ عبد المنعم هيثم أحمد حسين، اقتصاد المعرفة وأثره على الممارسات المحاسبية وتدقيق الحسابات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، المجلد الأول، جامعة الزيتونة، عمان، 2005م، ص 11.
- ²¹ - عبد موسى العلي النعيمات، أثر الاقتصاد المعرفي في عناصر العملية التعليمية التعلمية في الأردن، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- ²² - هاشم الشمري، ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، مرجع سبق ذكره، ص 28.
- ²³ - عبد الرحمن الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، مرجع سبق ذكره، ص 40.
- ²⁴ - بلخضر ناصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 78.
- ²⁵ - اسمهان ماجد الطاهر، إدارة المعرفة، دار وائل، الأردن، ط1، 2012، ص 273، 274.
- ²⁶ - مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد المعرفي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2003، ص 72.
- ²⁷ - أحمد بن سعيد بن ناصر الحضرمي، برنامج تدريبي مقترح لتطبيق إدارة المعرفة لتطوير الموارد البشرية بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، مجلة الإدارة، العدد 130، 2012، عمان ص 147.
- ²⁸ - فاتن أحمد أبو بكر، نظم الإدارة المفتوحة، ثورة الأعمال القادمة للقرن الحادي والعشرين، إيتراك، مصر، 2001، ص 69.
- ²⁹ - جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص 157.
- ³⁰ - نجم عبد الله العزاوي، زكريا مطلق الدوري، تصميم نموذج افتراضي لدور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الابداع الاستراتيجي، التفكير الإداري والاستراتيجي في عالم متغير، دار اليازوري، عمان، ط1، 2006، ص 43.
- ³¹ - بلخضر نصيرة، تحقيق رأس المال الفكري وتحديات بناء اقتصاد المعرفة (الامارات العربية المتحدة نموذجا)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي، العدد 26، م1، جامعة الجلفة، 2016، ص 04، 05.
- ³² - عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2008، ص 359.
- ³³ - محمد نجيب السعيد، من تجارب الشعوب قصة النجاح الماليزية على الموقع: www.alwatan.com 31/05/2017
- ³⁴ - فتحي الزيات، اقتصاد المعرفة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2011، ص 177.
- ³⁵ - نفس المرجع، ص 178، 179.
- ³⁶ - نفس المرجع، ص 180.
- ³⁷ - جبريل بن الحسن العريشي، سحر بنت خلف مددين، مجتمع المعرفة في العالم العربي، الدار المنهجية، عمان، ط1، 2016، ص 185.
- ³⁸ - نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010، دراسات دولية، العدد 54، ص 178، 179.
- * NICTA: NATIONAL INFORMATION AND COMMUNICATION TECHNOLOGY AGENDA
- ** MSC: MULTIMEDIA SUPER CORRIDOR هي عبارة عن تجمع علمي تكنولوجي يضم ما يقرب 600 شركة من مستثمرين
- طنيين وأجانب، أقيم خارج العاصمة كوالالمبور وجهاز بشبكة اتصالات على أعلى مستوى، ثم ربطها عالميا بأمريكا وأوروبا ومجموعة الأسيان واليابان.
- ³⁹ - مصطفى يوسف كافي، الإقتصاد المعرفي، مرجع سبق ذكره، ص 143.
- ⁴⁰ - عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة غرداية، الجزائر، 2011، ص 70⁴⁰

(الدعائم الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة (التجربة الماليزية نموذجاً)

- ⁴¹ - حسين العلمي ، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تونس، الجزائر، ماليزيا، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2013 ص 118
- ⁴² - إحصائيات المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2012، متوفر على الموقع : WWW.Weforum.ORG GITR
- ⁴³ - حسين العلمي ، مرجع سبق ذكره ص 137.